

مدى احترام نظام ERP SAP لقواعد المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي في الجزائر

The extent to which the SAP ERP system complies with the rules of accounting using informatic systems in Algeria

مزهود عبد المجيد*¹

¹ جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة (الجزائر). مخبر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة ،

a.mezhoud@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/05/06

تاريخ الاستلام: 2024/03/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة مدى احترام نظام ERP SAP لقواعد وشروط المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي في ظل المرسوم 09-110 ، وقد خلصت نتائج الدراسة الى احترام نظام SAP لغالبية مواد هذا المرسوم والتي تتطابق مع أحكام المسك اليدوي، الا ان تطبيق بعض القواعد من قبل مطوري البرنامج يقابله غياب الجهة الرقابية التي تفرض الزامية تنفيذ هذه النصوص. الكلمات المفتاحية: نظم تخطيط موارد المؤسسة. مسك محاسبي. أنظمة الاعلام الآلي. تصنيف JEL: L15، M41 ، L86 .

Abstract:

This study aims to evaluate to what extent the SAP ERP system complies with the rules and conditions of accounting using Informatic Systems with regard to Decree 09-110. The results of the study conclude that the SAP system complies with the majority of the articles of this decree, which comply with the manual maintenance provisions. However, the application of certain rules by the program developers is compensated by the absence of a regulatory body imposing the mandatory implementation of these texts.

Keywords: ERP; bookkeeping; informatic systems.

Jel Classification Codes: L15, M41, L86.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تأثرت الممارسة المحاسبية كغيرها من الوظائف بشكل كبير بتكنولوجيا المعلومات و برامج الاعلام الآلي لما توفره من وقت و جهد و تكلفة في مختلف المعالجات المحاسبية، حيث أصبح المسك المحاسبي يتم ببرامج خاصة بالمحاسبة يتم تطويرها من طرف مؤسسات متخصصة في ذلك، و امام الحاجة لتنظيم معلومات تسمح بتوفير التكامل العملياتي و المعلوماتي الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية برزت نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP كنظم معلومات تعالج قصور برامج الاعلام الآلي التقليدية، و قد برزت عديد المؤسسات العالمية التي تعنى بتطوير هذه النظم الا ان ابرزها تبقى شركة SAP الألمانية التي تحتكر سوق نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP على مستوى العالم كما تتواجد بقوة في السوق الجزائري و هذا بالنظر لجودة منتجاتها و الخبرة الطويلة التي تمتلكها في هذا المجال.

ان ضمان الاستخدام الآمن والقانوني لهذه البرامج والنظم يستدعي اصدار قوانين ومراسيم وأوامر تنظم العمل بها، وهو ما حرصت عليه الجزائر من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-110 بتاريخ 07 أفريل 2009 والذي حدد بدقة شروط وكيفيات المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي في ظل النظام المحاسبي المالي.

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى احترام نظام ERP SAP لقواعد المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي في ظل

النظام المحاسبي المالي؟

1.1 فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتئينا صياغة الفرضيات التالية:

■ لا يوجد أي اختلاف بين شروط وقواعد المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي وقواعد

المسك المحاسبي يدويا في ظل النظام المحاسبي المالي؛

■ لا يحترم نظام ERP SAP شروط المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي في ظل النظام

المحاسبي المالي.

2.1 اهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

■ تسليط الضوء على اهم الشروط التي جاء بها المرسوم التنفيذي 09-110 في مجال المسك الآلي

للمحاسبة؛

■ معرفة مدى تطبيق نظام *ERP SAP* لقواعد المسك المحاسبي بواسطة انظمة الاعلام الالي حسب الشروط والكيفيات التي نص عليها المرسوم 110-09.

3.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تحليل قواعد المسك المحاسبي بواسطة انظمة الاعلام الالي حسب الشروط والكيفيات التي نص عليها المرسوم 110-09 مع تحليل مدى تطبيق هذه الشروط على نظام *ERP SAP*.

2. الإطار المفاهيمي لنظم تخطيط موارد المؤسسة *ERP*:

1.2 مفهوم و تطور نظم تخطيط موارد المؤسسة *ERP*:

يعود اصل ظهور نظم تخطيط موارد المؤسسة *ERP* الى التطور الكبير الذي شهده القطاع التكنولوجي خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين، حيث خلال فترة الستينات ، قامت معظم الشركات بتطوير أنظمة الكمبيوتر المركزية والمخصصة لمراقبة المخزون باستخدام برامج إدارة المخزون، تلتها فترة السبعينات اين تم تطوير أنظمة تخطيط متطلبات الموارد *MRP* التي تهدف بشكل رئيسي الى تخطيط متطلبات المنتج او جزء منه اعتمادا على جداول الإنتاج الرئيسية، وفي الثمانينات ظهرت أنظمة برمجية جديدة تحت اسم تخطيط موارد التصنيع *MRP II* هدفها التركيز على تحسين عمليات التصنيع من خلال مزامنة المواد مع متطلبات الإنتاج ، وفي أواخر الثمانينات ومع بداية التسعينيات وفي ظل استمرارية التطورات التي شهدتها مجال تكنولوجيا المعلومات تم اقتراح أنظمة لتخطيط موارد المؤسسات *ERP* التي تعمل على دمج العمليات التجارية بما فيها التصنيع، التوزيع، إدارة الموارد البشرية ، الإدارة المالية والمحاسبة (Berrefas imene, 2021, p. 36)، وفي سنة 2006 اكدت دراسة (F. Robert Jacobs, 2006, p. 362) ان نظم تخطيط موارد المؤسسة *ERP* قد بلغ مستوى من النضج حيث اصبح موردي هذه النظم ومستخدميها على معرفة بالموارد التقنية والبشرية والمالية الضروري لضمان الاستخدام المستمر والامثل لها، والشكل الموالي يوضح مختلف مراحل تطور نظم *ERP*.

شكل 1: تطور نظم تخطيط موارد المؤسسة ERP



Source : BERREFAS IMENE, BENABOU DJILALI, Implementation of Enterprise Resource Planning (ERP) and Human Resources Management Practices within Algeria Telecom, P 36.

ان نظام ERP او PGI هما اختصارا للمفاهيم (Entreprise Resource Planning) باللغة الإنجليزية و (Progiciels de Gestion Intégrée) باللغة الفرنسية، وبالعربية يعرف بنظام تخطيط موارد المؤسسة فهو عبارة عن نظام متكامل بشكل واسع يعمل على تنظيم عمليات المؤسسة (معاريف، 2017، صفحة 269)، كما يعرفه (josephW, 2000, p. 20) على انه مجموعة من تطبيقات الحاسب، يستخدم بشكل واسع في مجالات مختلفة مثل التمويل والمحاسبة والموارد البشرية وكافة الاعمال التي تقوم بها المؤسسة، كما يعرفه (الجنباذ، 2018، صفحة 21) على انه هو نظام لتخطيط العمليات لتحقيق مزايا عديدة ابرزها الفعالية والتطور والكفاءة، في حين يرى (ابراهيم روى احمد، 2017، صفحة 20) على انه مجموعة مترابطة من الأنظمة تعمل كنظام موحد متكامل بقاعدة بيانات واحدة مشتركة، وتتصل فيما بينها كوحدة متكاملة في جميع أقسام وإدارات المؤسسة لتتمكن من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة، وفي نفس السياق عبر عنه (rajan, 2015, pp. 105-117) على انه عبارة عن قاعدة بيانات وتطبيق وواجهة موحدة للمؤسسة بأكمله، ومن التعاريف الأكثر شمولاً نجد تعريف WILLIS الذي يرى ان نظام تخطيط موارد المؤسسة هو عبارة عن نظام متكامل يسمح للمؤسسة بتوحيد نظم معلوماتها مع الربط والتنسيق بين مختلف العمليات، إضافة الى توفير المعلومات اللازمة لمراقبة الأنشطة مما يسهل العملية على الموظفين (خاتمة، 2021، صفحة 33). مما سبق يمكننا تعريف نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP على أنه: نظام معلوماتي متكامل يجمع كل وظائف المؤسسة (المحاسبة المالية، الموارد البشرية، المبيعات، التسويق... الخ) في قاعدة بيانات مشتركة، مما يوفر تدفق المعلومات من جميع الوظائف داخل المؤسسة بطريقة واضحة

ومستمرة، ويسمح لمستخدمي النظام الوصول إلى معلومات دقيقة حول وضعية المؤسسة ويمكنهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم والتخطيط الاستراتيجي مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وتحسين أداء المؤسسة.

2.2 مكونات نظام تخطيط الموارد ERP

حسب (خديجة خليل سليمان، 2020، صفحة 164) هناك أربعة مكونات لنظام تخطيط الموارد

نوجزها في ما يلي:

- نظام المحاسبة: يلعب نظام المحاسبة دورا أساسيا في إصدار تقارير في عملية القياس وإدارة الأحداث المالية وإصدار تقارير تلخيص تلك العمليات في المنظمة من خلال القوائم المالية، والأرصدة الفصلية، وذلك لإدارة حسابات المدينين والدائنين، وتسجيل عمليات أخرى تمت في أي فروع أخرى.
- نظام سلسلة التوريد: يهدف إلى تنظيم عملية تدفق المواد عبر المنظمة من خلال إدارة عمليات تخطيط، جدولة حسابات الموردين وإدارة سلسلة الإمداد والتوزيع لتبسيط المسار الذي تمر به منتجاتهم من المورد إلى المستودع وأخيرا للعملاء.
- نظام إدارة الموارد: وهو نظام يتضمن عددا من المهام الضرورية مثل تتبع حركة مشتريات المواد من خلال مقارنة المواد المستلمة مع الكميات المطلوبة بحسب أوامر الشراء تتبعها عملية المطابقة مع الفاتورة المسجلة، إضافة إلى إدارة عملية تخزين ونقل البضائع على طول سلسلة التوريد.
- نظام إدارة الموارد البشرية: يشمل هذا النظام جميع العمليات الخاصة لإدارة شؤون الموظفين والرواتب وتكاليف التدريب والنقل، كل ذلك يتم من خلال قاعدة البيانات الرئيسية في النظام.

3.2 مراحل تخطيط نظم موارد المؤسسة ERP

قبل التطرق إلى مراحل تخطيط نظم موارد المؤسسة نود الإشارة إلى الكفاءات اللازمة والاساسية عند التنفيذ الفعال لنظام تخطيط موارد المؤسسة خاصة نظام SAP، فحسب دراسة (Purnendu Mandal, 2003, p. 276) فإنه يجب على المؤسسة اتباع رؤية شاملة للعملية مع معالجة مسائل مختلفة على المستويات الاستراتيجية والإدارية والتشغيلية من أجل تحقيق النتائج المثلى من نظام ERP، علاوة على ذلك ومن أجل تحقيق نتائج ناجحة، يجب أن يكون للمؤسسة كفاءات مميزة في أربع مجالات رئيسية: تطوير ونشر استراتيجيات التغيير، إدارة المشاريع على مستوى نطاق المؤسسة،

التكامل بين نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP وتكنولوجيا المعلومات و التحكم في الجوانب التقنية لتثبيت نظام تخطيط الموارد ERP.

اما مراحل تخطيط نظام موارد المؤسسة فقد اوضحها دراسة (سعيداني، 2016، صفحة 263) في خمسة مراحل رئيسية:

■ **تحضير المشروع:** هي مرحلة التخطيط من العملية التي تتضمن تعيين فريق القيادة وفريق المشروع وبنهاية هذه المرحلة يجب أن يكون مخطط تصميم المشروع القابل للتنفيذ وإسناد المسؤوليات قد تمت صياغته.

■ **مخطط العمل:** هذه المرحلة مهمة في اختيار حزمة تخطيط موارد المؤسسات التي تستجيب لمتطلبات المؤسسة ويجب استعمال الخرائط الانسيابية والرسوم البيانية من أجل عرض أفضل لتدفقات العمليات، وأهم ما يجب معرفته في هذه المرحلة هو أن حزمة تخطيط موارد المؤسسات تتيح ربطا دقيقا مع العمليات الحالية وتبقى الثغرات دائما موجودة ، وينبغي تخطيط تصميم أعمال جديد لتحديد الثغرات من أجل تحصيل أقصى استخدام من أنظمة تخطيط موارد المؤسسات.

■ **الإنجاز:** بعد فحص تدفقات العمليات والتحقق منها من قبل الفرق المختصة ، تتضمن الخطوة المقبلة تطويرها التقني وفي هذه المرحلة ينبغي إنشاء الرموز التقنية من أجل تحويل المتطلبات الوظيفية إلى مواصفات فنية ووضع التصميم محل التجربة، وستعطي هذه الخطوة إشارة التأكيد للإتمام تصميم العمليات.

■ **التحضير النهائي:** هي مرحلة تجريب العمليات ويتم تجريب عملية التكامل من البداية الى النهاية بتحميل كميات ضخمة من البيانات ويحلل أداء التطبيقات في الحالات القصوى ، وتدرج التغييرات المطلوبة في التصميم الفني ، وتقيم هذه المرحلة متانة حزمة تخطيط موارد المؤسسات وتساعد في ضبط التطبيقات ، كما يباشر تعليم المستخدمين من المؤسسة وتكوينهم في هذه المرحلة.

■ **التشغيل والدعم:** في هذه المرحلة يسلم نظام تخطيط موارد المؤسسات لتحمل أنشطة المؤسسة وهذا النظام ليس تطبيقا يغلق عملية التنفيذ فور تنفيذه، بل هو عملية مستمرة لأمتلة النظام وتوسيعه من أجل اكتساب ميزة تنافسية جديدة.

3. قواعد المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي حسب المرسوم 110-09 :

1.3 مفهوم ومراحل المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي:

يعتمد المسك المحاسبي بالإعلام الآلي على شبكة من أجهزة الكمبيوتر المرتبطة ببعضها البعض. يقوم المحاسب بتسجيل وحفظ العمليات عبر الكمبيوتر، وتعكس هذه العمليات الواقع الاقتصادي للمؤسسة. تهدف معالجة وتبويب البيانات إلى إخراجها في صورة معلومات ذات مغزى لمتلقيها. يساعد المسك المحاسبي الآلي على تجنب الأخطاء اليدوية وتقليل التكاليف من خلال تقليص استخدام الملفات والمطبوعات.

يمر مسك المحاسبة بعدة مراحل لتوفير معلومات مفيدة في المؤسسة، في النظام اليدوي هناك أربع مراحل: التسجيل والتبويب والتلخيص وعرض النتائج. أما مع استخدام الحاسب الآلي فتندمج مرحلتا التسجيل والتبويب في مرحلة واحدة هي تسجيل البيانات، مما يقلل المراحل إلى ثلاث: تسجيل البيانات، تشغيل البيانات، وعرض البيانات.

2.3 أحكام المسك المحاسبي بواسطة الاعلام الالي حسب المرسوم 09-110:

وضح المرسوم 09-110 قواعد و شروط المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي من خلال المادة 4 حتى المادة 24 ، في حين وضحت المادة 1 الهدف من هذا المرسوم و المتمثل في تحديد قواعد وكيفيات المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وذلك تجسيدا للمادة رقم 24 من القانون 07 – 11 رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، اما المادة 2 فأشارت الى الكيانات التي يفرض عليها هذا المرسوم و التي تخضع للقانون 07 – 11 في حالة استخدام الإعلام الآلي في محاسبتها، اما المادة 3 وضحت مفهوم أنظمة الإعلام الآلي ومكوناتها (الرسمية، 2009، صفحة 4).

من خلال الجدول الموالي سنحاول التفصيل مع الشرح مختلف النصوص القانونية والمواد التي تناولها المرسوم والتي حددت أهم الشروط الواجب احترامها عند القيام بمسك محاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي.

جدول 1: المسك المحاسبي بواسطة الاعلام الآلي حسب المرسوم 110-09

رقم المادة	الشرح
المادة 4	يجب أن تحترم المحاسبة المسوكة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي المبادئ المحاسبية وأحكام هذا المرسوم.
المادة 5	كل عملية تسجيل محاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي يجب ان تتوفر على مصدراثبات أي وثائق الثبوتية كالفاتورة مع احترام التقييم والتأريخ بالنسبة لإصدارات النظام.
المادة 6	منع التعديل او الحذف لكل تسجيل محاسبي مصادق عليه كما هو الحال في المحاسبة المسوكة يدويا.
المادة 7	يجب ان تتوفر برامج الاعلام الآلي المحاسبية على توجيه تطبيقي مع توفر التحيينات الخاصة بها.
المادة 8	توفر البرنامج المعلوماتي على ملف يصف الاشكال والخصائص المسموح بطبعتها الكترونيا، مع تطابق التسيير الفعلي للبرنامج مع ما موجود في الملف (التوجيه التطبيقي).
المادة 9	توفير الكيان المستخدم للبرنامج تعهد من مطور البرنامج يشمل احترامه للمرسوم محل الدراسة و السماح للمراقبين الجبائيين و المدققين القانونيين الاطلاع على الملف التقني للبرنامج عند تقديمهم لطلب مبرر.
المادة 10	توفير البرنامج أليا للكشوف الملزمة وفق الأحكام القانونية و التنظيمية.
المادة 11	احترام الكشوف المعدة من قبل البرنامج لمختلف الاحكام القانونية و التنظيمية.
المادة 12	يجب أن يحترم البرنامج المعلوماتي محاسبة القيد المزدوج، يجب ان ينتج البرنامج يومية ممركرة شهريا على الأقل.
المادة 13	يجب ان لا يوفر البرنامج خاصية الحذف او التعديل على أي تسجيل محاسبي تم المصادقة عليه، وجود التصديق على التسجيلات المحاسبية السنوية قبل اقفالها، يقدم البرنامج الا خاصية الفحص او الطبع او إعادة الطبع على الكشوف المحاسبية المقفلة.
المادة 14	يجب أن يسمح البرنامج بنقل حسابات الأصول و الخصوم المقفلة للسنة التي تليها مع التفصيل في رصيد كل حساب.

المادة 15	أن يسمح البرنامج بإرسال التسجيلات المحاسبية للغير وإمكانية استغلالها بمعزل عن البرنامج.
المادة 16	يجب ان تتوفر الكشوف التي يقدمها البرنامج على المعلومات الخاصة بالكيان (المؤسسة) إضافة الى الكشف و التاريخ و المراجع الخاصة بالعملية و توضيح ان كان الطبع مؤقت او نهائي لهذه الكشوف.
المادة 17	يجب ان تتوفر البرنامج على خاصية الترخيص للمستخدم عند استعمال أي وظيفة وان يسبق العملية الإجراءات التعريفية للمستخدم متبوعة بالتأكد، أن يرخص البرنامج عملية الولوج لقواعد البيانات للأشخاص المؤهلين فقط.
المادة 18	يجب ان يوفر البرنامج يومية الكترونية تحتوي على منجز العملية، التاريخ، التوقيت الجهاز المستعمل ونوع العملية.
المادة 19	يجب ان يوفر البرنامج المعلوماتي خاصية الأرشفة في دعائم للتخزين لا تسمح للتعديل و يمكن نقلها و استخدامها دون الرجوع للبرنامج في حالة تغيير البرنامج.
المادة 20	يجب ان يوفر البرنامج خاصية الحفظ و التصدير و الاسترداد لمختلف البطاقات في حالة اصلاح للبرنامج .
المادة 21	يجب أن يحتوي البرنامج في حالة المعالجة اليدوية على إجراءات وقائية من خطر فقدان أو تلف المعطيات كإجراءات الحفظ التلقائي الآلي المسبق أو اقتراح حفظ مسبق على المستعمل وأن يضمن هذا الإجراءات كل الآليات الضرورية لمصادقية العناصر المحفوظة.
المادة 22	يجب ان يظهر البرنامج أثر تحييناته و ان يقدم بصفة آلية إمكانية التأكد من كفاءة عمله، و أن يقدم بصفة آلية التثبيات التي لها قيمة تاريخية تبتعد عن القيمة محتملة.
المادة 23	يجب أن يحترم المسك المحاسبي باستخدام البرنامج الإجراءات الجبائية المعمول بها وان تتمكن الإدارة الجبائية من مراقبتها و مراقبة الملف الخاص بالتوجيه العملي و التنفيذ للبرنامج.
المادة 24	يجب ان تسمح المحاسبة المسوكة بالبرنامج بالرجوع للوثائق الثبوتية التي تدعم كل كشف او تسجيل محاسبي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية. (2009). المرسوم التنفيذي 110-09 شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي. الجريدة الرسمية(21).

مما سبق يتضح بان المرسوم 09-110 شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي جاء ليحترم و يتم نصوص القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي و كذا القرار الموافق ل 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، إضافة للمرسوم التنفيذي 08-156 و المتضمن لتطبيق أحكام القانون 07-11 ، باختصار المرسوم 09-110 جاء ليحترم و يطابق قوانين و نصوص المسك المحاسبي اليدوي في ظل النظام المحاسبي المالي.

4 . دراسة حالة نظام ERP SAP :

انشئت شركة SAP الألمانية و التي تمثل اختصار ل **systems application and products** من قبل مهندسين المان استقالوا من شركة IBM الأمريكية عام 1972 م، حيث تعتبر شركة SAP اكبر مورد لنظم ERP في العالم حيث تحتكر 45 % من سوق نظم تخطيط موارد المؤسسة على مستوى العالم (David autissier, 2008, p. 59)، كما تتواجد في 130 دولة من بينها الجزائر و التي يمثلها شركة CMC كوكيل حصري لها في الجزائر، يعتبر نظام SAP نظام كلي متكامل يسمح للمؤسسة بالقيام بالعديد من العمليات وبمختلف اللغات العالمية، كما انه موجه لعديد المجالات من بينها: (المالية، اللوجستيك والموارد البشرية). (معاريف، 2017، صفحة 270).

تتمثل دراسة الحالة في محاولة معرفة مدى احترام نظام **SAP BusinessOne** ERP نسخة 2018 لقواعد المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي في ظل النظام المحاسبي المالي، و قد تمت هذه الدراسة باستخدام مختلف التوجهات التطبيقية لهذا النظام مع مرافقة لمستشاري شركة CMC اثناء تنصيبهم للنظام على مستوى عديد الشركات الناشطة في القطاع الاقتصادي لولاية قسنطينة خلال الفترة (2018-2019)، و يمكن الإشارة الى أهم التوجهات التطبيقية لنظام **SAP ERP BusinessOne** نسخة 2018 التي تم الاطلاع عليها اثناء اعداد هذا البحث:

- التوجيه التطبيقي الخاص بقواعد البيانات.
- التوجيه التطبيقي الخاص بتسيير التنبهات.
- التوجيه التطبيقي الخاص بالمشتريات المحلية.
- التوجيه التطبيقي الخاص بالمشتريات المستوردة.
- التوجيه التطبيقي الخاص بالتسيير المالي.
- التوجيه التطبيقي الخاص بالعمليات البنكية.
- التوجيه التطبيقي الخاص بالمبيعات.
- التوجيه التطبيقي الخاص بالعمليات الإنتاجية.

■ التوجيه التطبيقي الخاص بالعمليات الأخرى.

و الجدول الموالي يوضح أهم النتائج التي تم التوصل اليها:

جدول 2: مدى تطبيق نظام ERP SAP BusinessOne نسخة 2018 لأحكام المرسوم 110-09

المواد	محتوى المواد	يحترم	
		نعم	لا
المادة 04	يجب أن تحترم المحاسبة المسوكة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي المبادئ المحاسبية وأحكام هذا المرسوم.		X
المادة 05	كل عملية تسجيل محاسبي بواسطة أنظمة الاعلام الآلي يجب ان تتوفر على مصدر اثبات أي وثائق الثبوتية كالفاتورة مع احترام التقييم والتأريخ بالنسبة لإصدارات النظام.	X	
المادة 06	منع التعديل او الحذف لكل تسجيل محاسبي مصادق عليه كما هو الحال في المحاسبة المسوكة يدويا .	X	
المادة 07	يجب ان تتوفر برامج الاعلام الآلي المحاسبية على توجيه تطبيقي مع توفر التحيينات الخاصة بها.	X	
المادة 08	توفر البرنامج المعلوماتي على ملف يصف الاشكال والخصائص المسموح بطبعها الكترونيا، مع تطابق التسيير الفعلي للبرنامج مع ما موجود في الملف (التوجيه التطبيقي).	X	
المادة 09	توفير الكيان المستخدم للبرنامج تعهد من مطور البرنامج يشمل احترامه للمرسوم محل الدراسة .		X
	السماح للمراقبين الجبائين والمدققين القانونيين الاطلاع على الملف التقني للبرنامج عند تقديمهم لطلب مبرر.	X	
المادة 10	توفير البرنامج آليا للكشوف الملزمة وفق الأحكام القانونية و التنظيمية.	X	
المادة 11	احترام الكشوف المعدة من قبل البرنامج لمختلف الاحكام القانونية و التنظيمية.	X	
المادة 12	يجب أن يحترم البرنامج المعلوماتي محاسبة القيد المزدوج. يجب ان ينتج البرنامج يومية ممركة شهريا على الأقل.	X	
المادة 13	يجب ان لا يوفر البرنامج خاصية الحذف او التعديل على أي تسجيل محاسبي تم المصادقة عليه.	X	

	X	وجود التصديق على التسجيلات المحاسبية السنوية قبل اقفالها.	
X		يقدم البرنامج الاخاصية الفحص او الطبع او إعادة الطبع على الكشوف المحاسبية المقفلة.	
	X	يجب أن يسمح البرنامج بنقل حسابات الأصول و الخصوم المقفلة للسنة التي تليها مع التفصيل في رصيد كل حساب.	المادة 14
	X	أن يسمح البرنامج بإرسال التسجيلات المحاسبية للغير وإمكانية استغلالها بمعزل عن البرنامج.	المادة 15
	X	يجب ان تتوفر الكشوف التي يقدمها البرنامج على المعلومات الخاصة بالكيان (المؤسسة) إضافة الى الكشف و التاريخ و المراجع الخاصة بالعملية .	المادة 16
X		توضيح ان كان الطبع مؤقت او نهائي لهذه الكشوف.	
	X	يجب ان يتوفر البرنامج على خاصية الترخيص للمستخدم عند استعمال أي وظيفة و ان يسبق العملية الإجراءات التعريفية للمستخدم متبوعة بالتأكد.	المادة 17
	X	أن يرخص البرنامج عملية الولوج لقواعد البيانات للأشخاص المؤهلين فقط.	
	X	يجب ان يوفر البرنامج يومية الكترونية تحتوي على منجز العملية، التاريخ، التوقيت الجهاز المستعمل و نوع العملية.	المادة 18
	X	يجب ان يوفر البرنامج المعلوماتي خاصية الأرشفة في دعائم للتخزين لا تسمح للتعديل و يمكن نقلها و استخدامها دون الرجوع للبرنامج في حالة تغيير البرنامج.	المادة 19
	X	يجب ان يوفر البرنامج خاصية الحفظ و التصدير و الاسترداد لمختلف البطاقات في حالة اصلاح للبرنامج .	المادة 20
	X	يجب أن يحتوي البرنامج في حالة المعالجة اليدوية على إجراءات وقائية من خطر فقدان أو تلف المعطيات كإجراءات الحفظ التلقائي الآلي المسبق أو إقتراح حفظ مسبق على المستعمل وأن يضمن هذا الإجراء كل الآليات الضرورية لمصدقية العناصر المحفوظة.	المادة 21
	X	يجب ان يظهر البرنامج أثر تحييناته	المادة 22
	X	وان يقدم بصفة آلية إمكانية التأكد من كفاءة عمله.	

X		أن يقدم بصفة آلية التثبيتات التي لها قيمة تاريخية تبتعد عن القيمة المحتملة.	
	X	يجب أن يحترم المسك المحاسبي باستخدام البرنامج الإجراءات الجبائية المعمول بها .	المادة 23
	X	ان تتمكن الإدارة الجبائية من مراقبتها ومراقبة الملف الخاص بالتوجيه العملي و التنفيذ للبرنامج.	
	X	يجب ان تسمح المحاسبة المسوكة بالبرنامج بالرجوع للوثائق الثبوتية التي تدعم كل كشف او تسجيل محاسبي.	المادة 24

المصدر: من اعداد الباحث

من خلال الجدول السابق نلاحظ بان نظام *SAP Business One* ERP نسخة 2018 يحترم غالبية المواد التي جاء بها المرسوم والتي في مجملها تحاول ان تطابق قواعد المسك المحاسبي اليدوي، الا ان هذا النظام لا يحترم المادة 04 و 09 (يجب أن تحترم المحاسبة المسوكة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي المبادئ المحاسبية و أحكام هذا المرسوم و توفير الكيان المستخدم للبرنامج تعهد من مطور البرنامج يشمل احترامه للمرسوم محل الدراسة) و يعود هذا الى غياب جهة رقابية تفرض على مطوري الأنظمة تعهد باحترام المرسوم 09-110 عند تطوير أنظمة للمسك المحاسبي الآلي، كما لا يحترم النظام الفقرة من المادة 13 و المتعلقة بتقديم البرنامج الا خاصية الفحص او الطبع او إعادة الطبع على الكشوف المحاسبية المقفلة، حيث يسمح البرنامج بإعادة فتح الكشوف المحاسبية المقفلة مع إمكانية إضافة تسجيلات محاسبية عليها، لا يحترم النظام أيضا الفقرة من المادة 16 و المتعلقة بضرورة توضيح ان كان الطبع مؤقت او نهائي لهذه الكشوف، من جهة أخرى نلاحظ بان النظام يحترم المادة 23 و المتعلقة بضرورة احترام الإجراءات الجبائية و تمكين الإدارة الجبائية من مراقبتها و مراقبة التوجيه العملي و التنفيذ للبرنامج الا ان تطبيق هذه المادة فعليا يقابله عديد العقبات خاصة غياب إطارات من الإدارة الجبائية لها الكفاءة العالية في اجراء مراقبة على التوجيه التنفيذي المعقد و المتطور لنظام *SAP Business One* ERP نسخة 2018 .

5. خاتمة:

يظهر جليا ان المرسوم 09-110 جاء لضبط شروط و قواعد المسك المحاسبي بواسطة أنظمة الإعلام الآلي بشكل دقيق و محكم مماثل للمسك المحاسبي اليدوي و مطابق للمبادئ المحاسبية، الا ان تطور البرامج المحاسبية و خاصة نظم تخطيط موارد المؤسسة و بالأخص النموذج الأكثر تطورا و استخداما على مستوى العالم نظام *SAP*، و الذي تستخدمه عديد المؤسسات الجزائرية حتم دراسة مدى احترامه لنصوص و مواد هذا المرسوم و الذي مكن من استخلاص النتائج البحثية التالية:

■ لا يحمل المرسوم 110-09 طابع الصرامة في تطبيق أحكامه نظرا لغياب الجهة الرقابية المسؤولة على مراقبة المؤسسات المطورة لبرامج المسك المحاسبي الآلي.

■ يحترم نظام ERP SAP Business One نسخة 2018 غالبية المواد التي جاء بها المرسوم والتي في مجملها تحاول ان تطابق قواعد المسك المحاسبي اليدوي.

■ لا يحترم نظام ERP SAP Business One نسخة 2018 المادة 04 و 09 من المرسوم والتي تفرض توفير تعهد من المطور لتطبيق أحكام المرسوم 110-09 .

■ لا يحترم نظام ERP SAP Business One نسخة 2018 بعض أحكام المواد 13 و 16 الا ان مطوري النظام بإمكانهم اجراء تعديلات بسيطة لتطبيق أحكام هذه المواد.

■ لا يعني ان احترام النظام لغالبية نصوص المرسوم 110-09 انها قابلة للتطبيق الفعلي وهذا ما يظهر جليا في احكام المادة 23 المتعلقة بتمكين الإدارة الجبائية من مراقبة التوجيه العملي و التنفيذ للبرنامج لان امكانية تطبيق هذه المادة يقابله عديد العقبات و المتمثلة في غياب إطارات من الإدارة الجبائية لها الكفاءة العالية في اجراء مراقبة على التوجيه التنفيذي المعقد و المتطور لنظام ERP SAP Business One نسخة 2018.

من خلال كل ما سبق يمكن اقتراح التوصيات التالية:

■ ضرورة انشاء جهة رقابية تكون تابعة للمجلس الوطني للمحاسبة وظيفتها المصادقة على برامج المحاسبة و نظم تخطيط موارد المؤسسة بصفة خاصة.

■ فتح دورات تكوينية لمطوري برامج المحاسبة و نظم تخطيط موارد المؤسسة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة و تناول احكام هذا المرسوم و ضرورة التوعية للالتزام به.

■ ضرورة فتح دورات تكوينية و بعث علاقات عمل مع مطوري نظم تخطيط موارد المؤسسة العالمية مثل شركة SAP من قبل مهنيي المحاسبة و التدقيق في الجزائر.

■ ضرورة اجراء تعديلات و إضافة نصوص و احكام للمرسوم 110-09 مواكبة للتغيرات و التطورات التي تظهر على برامج المحاسبة و نظم تخطيط موارد المؤسسة.

6. قائمة المراجع:

1. A. Gunasekaran Purnendu Mandal. (2003). Issues in implementing ERP: A case study. European Journal of Operational Research, (146)
2. BARAL R rajan. (2015). adoption du system erp : une etude empirique des fqctures influencant l'utilisation de l'erp et son impact sur l'utilisateur final .revue de direction de l'Ilmb.117-105, (2),27 ،
3. Berrefas imene, B. a. (2021). Implantation des progiciels de gestion intégrés (PGI) et pratiques de la gestion. مجلة المالية والاسواق, 08(01),.

4. F.C' .Ted 'Weston Jr F. Robert Jacobs .(2006) .Enterprise resource planning (ERP)—A brief history .*Journal of Operations Management* ، .362
5. josephW .wilkinson , et autres .(2000) .accounting information systems . .20 ، 4essential concepts and application.
6. valérie delaye David autissier .(2008) .mesurer la performance du système dinformation .*editions eyrolles.*،
7. الجريدة الرسمية. (2009). المادة 3 من المرسوم التنفيذي 09-110 شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الاعلام الالي. *الجريدة الرسمية* (21)،
8. جمال سعيداني. (2016). تخطيط موارد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. *مجلة اقتصاد جديد*، .(15)02
9. زناقي بشير و محمد معاريف. (2017). دور نظم تخطيط موارد المنظمة في تعزيز ركائز الحوكمة - دراسة استطلاعية بمؤسسة مواد التنظيف هنكل عين تموشنت. *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*، 3(1)،
10. طارق عودة بن خالد خديجة خليل سليمان. (2020). مستوى تبني نظام المعلومات المحاسبي AIS في القطاع الصناعي الاردني. *المجلة العربية للادارة*، 40(2)،
11. عبد الماجد محمد منير الجنباز. (2018). اثر تطبيق تخطيط موارد المؤسسة على فعالية البيانات المحاسبية erp.
12. فائق مشعل العبيدي، ابراهيم روى احمد. (2017). دور المتطلبات التنظيمية والسلوكية في نجاح تطبيق نظام تخطيط موارد المنظمة دراسة استطلاعية على عينة من الشركات النفطية. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية*،
13. لواتي خاتمة. (2021). نظام تخطيط موارد المؤسسة كاداة حديثة للتسيير. *المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والادارية*، 01(01)،